مركز التنمية و الدعم و الإعلام
Development, Advocacy and Media Center

البحث عن الثقافة المصرية ومستقبلها

سلسلة أوراق حقوقية - أغسطس 2022

الحق في الثقافة

تصدر عن:
مركز التنمية والدعم والإعلام
دام للحقوق والحريات

رئيس المركز:
حسين بهجت

رئيس وحدة البحث:
أحمد أبو المجد

الباحث:
دكتور خالد عزب

مركز التنمية والدعم والإعلام (دام):
مؤسسة مصرية تدعم حرية الرأى والتعبير، وحرية الاعتقاد وتداول المعلومات، والحق فى المعرفة.

هاتف:
02-27901477

المواقع الاليكترونية:
www.masr.masr360.net

www.damegypt.com

البريد الالكتروني:
dam.mediainfo@gmail.com

العنوان:
1 شارع عائشة التيمورية ـ جاردن سيتى
الطابق 7 ـ شقة 71

c حقوق الطبع والنسخ محفوظة
لمركز التنمية والدعم والإعلام

محتويات

August 2022 أغسطس

تمهيد: 4
مقدمة: 5
أين الثقافة المصرية؟ 6
المفاهيم والتعريفات 7
ماذا نريد مستقبلا؟ 10
اللغة الوطنية 11
المكتبة الوطنية 12
المكتبات العامة 14
صناعة النشر في مصر 15
المجلس الأعلى للثقافة 16
الذاكرة الوطنية 17
التاريخ الوطني 17
علم المصريات 19
الدراما والسينما 20
المسرح 22
الحرف التقليدية 23
المطبخ المصري 23
المراكز الثقافية 24
الخاتمة 25

العنوان عزيزي القارئ قد يبدو لك غريبا، ماذا يعني البحث عن الثقافة المصرية؟ وماذا يعني مستقبل الثقافة المصرية؟

كانت مصر إلى وقت قريب فاعلا ثقافيا ومعرفيا قويا في المنطقة العربية، وبصورة نسبية في الصعيد الأفريقي، وبصورة أقل على الصعيد الدولي، لكن هذا لم يواكبه برامج حقيقية لكي تزيد من مساحة الثقافة المصرية على هذه الأصعدة، بل حتى على الصعيد الوطني حيث تتراجع الثقافة الوطنية أمام سيل هادر كان قادما من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، ثم الآن أضف لهم الصين بمشروع ثقافي يخدم سياساتها واقتصادها، وروسيا عبر برامج تعزز من قوتها الناعمة، وألمانيا عبر نشر اللغة الألمانية والثقافة الألمانية بترجمة الفكر والأدب الألماني إلى العديد من اللغات.

وإذا كان المصريون هم من بنوا الحياة الثقافية في الخليج العربي، فالآن الحياة الثقافية هناك يقودها المواطنون، ومن حق كل دولة أن تسعى إلى نشر ثقافتها بوصفها أداة من أدوات الهيمنة والتأثير وخدمة المصالح، وأن تبني الكوادر التي تتولى هذه المهمة.

هذه الورقة تتعامل مع الثقافة المصرية بصورة شاملة، تعالج وضعها الراهن والتحديات التي تواجهها، وتطرح تصورات للمستقبل، لذا فهي ارتكزت على ما يلي:

تحديد الوضع الراهن للثقافة في مصر

إعادة بناء وبناء تعريفات محدده للمفاهيم التي سيجري عبرها بناء الورقة، لأن واحدة من مشكلات الثقافة المصرية أن مصر أنشأت وزارة ثقافة دون تحديد أولويات أو سياسات ثقافية، فارتهنت الوزارة إلى طبيعة وقدرات الوزير فشهدت طفرات حقيقية حينما أتي وزير لديه رؤية مثل: ثروت عكاشة – فاروق حسني، الثقافة أشمل وأكبر من وزارة، بل الوزارة أداة من أدوات تنفيذ السياسات الثقافية، وبالتالي، جاء تحديد المفاهيم وتعريفها وتحديد الأطر التي يجري من خلالها التعاطي مع الثقافة كمدخل أساسي .

تناولت الورقة بعد ذلك الثقافة المصرية عبر عدد من الموضوعات التي هي صلب الثقافة المصرية من حيث المضمون والإدارة، وترابط المضمون والإدارة هام، لأن هذا الترابط هو التكامل بين الرؤية والتنفيذ.

هذه الورقة تناقش الثقافة المصرية عبر ما يلي:

أين الثقافة المصرية؟

المفاهيم والتعريفات

ماذا نريد مستقبلا؟

اللغة الوطنية

المكتبة الوطنية

المكتبات العامة

صناعة النشر في مصر

المجلس الأعلى للثقافة

الذاكرة الوطنية

التاريخ الوطني

علم المصريات

الدراما والسينما

المسرح

الحرف التقليدية

المطبخ المصري

المراكز الثقافية

تسببت سياسات التأميم في صعود الإنتاج السينمائي في لبنان على يد المصريين، ثم في تونس على يد المصريين أيضا حينما صورت أفلام مصرية في تونس ، ثم برزت مؤخرا السينما في المغرب

أين الثقافة المصرية؟

الوضع الراهن للثقافة المصرية وضع يتراوح بين الفخر بالماضي والعجز عن الإنجاز بما يواكب المنافسة الشرسة في المنطقة على الصعيد الدولي والإقليمي، بل حتى عاجز عن استيعاب الطاقات الجديدة واكتشافها، مع مساحات محدودة من الفعل الثقافي سواء في فضاء المؤسسات الثقافية أو في الفضاء الرقمي، فمصر كانت هي المسيطر على السينما العربية، لكن تسببت سياسات التأميم في صعود الإنتاج السينمائي في لبنان على يد المصريين، ثم في تونس على يد المصريين أيضا حينما صورت أفلام مصرية في تونس، ثم برزت مؤخرا السينما في المغرب، وبدأ الأردن يجتذب أفلاما أجنبية للتصوير به، في الوقت الذي وضعت قيود روتينية على التصوير في مصر، إن صعود نشر الكتب في السعودية والمغرب والعراق يعني ضمنا أن المنافسة تكون على الفكر والأدب والثقافة، هذا منطقي في ظل انتشار التعليم ودور النشر في هذه الدول، الصناعات الإبداعية صارت فيها منافسة شرسة بدءا من الصين وكوريا الجنوبية حتى الولايات المتحدة، الكل مدرك ذلك على الصعيد الدولي، بل إن جانبا من الصراع حول الانتشار اللغوي بين اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية، حتى إن الإنجليزية صارت تهدد الفرنسية في معاقلها التقليدية مثل: تونس والجزائر والمغرب، فضلا عن أفريقيا، إذا أضفنا لهذا فرق الغناء الكورية الجنوبية التي ذاعت شهرتها دوليا، والسيطرة اليابانية على أفلام الكرتون للأطفال، سنجد بتحليل أولي أن مصر بعيدة تماما عن المنافسة في الساحة الدولية بما يميزها، فالانكفاء على الداخل سمة من سمات الثقافة المصرية، هذه سمة يجب التخلص منها، إذ إن هوس مصر للمصريين بقدر ما هو مفيد بقدر ما هو ضار حينما يصل لحد عدم رؤية ما لدى الآخر وما يتميز به عنا، وكيف يمكن أن نقدم أنفسنا عبر بناء الذات المصرية برسوخ يوطد الشخصية الوطنية عبر تراكم الخبرات المتوارثة، كما يجب نقد الشخصية المصرية لتلافي سلبيتها، هنا الثقافة هي مرآة الإنسان التي يرى من خلالها نفسه وهي المرآة التي يرى من خلالها العالم، هنا يبدو غياب مرصد للثقافة المصرية يصدر تقريرا سنويا أمر بحاجة للنظر فيه، إذ بدون الرصد والتحليل لن نعرف أين نحن وإلى أين نذهب ؟

المفاهيم والتعريفات

السياسات الثقافية

هي السياسات التي يجري وضعها على الصعيد الوطني لإدارة الثقافة الوطنية وتنميتها لبناء الشخصية الوطنية وتعزيزها والحفاظ على التراث الوطني مادي ولامادي، وتوظيف كل المقدرات الوطنية الثقافية لكي تكون جزءا من القوة الناعمة للوطن في خدمة أهدافه على كل الأصعدة.

منتجو الثقافة:

هم كل من يعمل في إنتاج كافة أشكال المنتجات الثقافية والتراثية من أدباء ولغويين وفلاسفة ومفكرين وفنانين ومنتجين للحرف التقليدية وناشرين ومؤلفين وكتاب سيناريو وشعراء وناقلين للموروث الشفهي ودارسي التراث بكافة أنواعه. ... إلخ.

رأس المال الثقافي

برز في السنوات الأخيرة مصطلح رأس المال الثقافي، وهو مفهوم يتكون من عنصرين هما: رأس المال (هو هنا رمزي يعبر عن القيمة) والثقافة، ويشمل ما يلي تحت مظلته: البراعة اللفظية، الإدراك الثقافي العام، والتفضيلات الجمالية، المعرفة العلمية، الموروثات الشعبية الشفهية، الموروثات التقنية، الموروثات المادية، المهارات الإبداعية، وهي حصيلة تتكون لدى الفرد والمجتمع من خلال الأسرة والدراسة والمجتمع.

هذا ما يجعل المجتمعات متمايزة، والأفراد لديهم قدرات متفاوتة طبقا لما اكتسبوه وتطبعوا به عبر الأسرة والتعليم والمجتمع، وهذا ما يفرق بين قدرات مجتمع عن مجتمع آخر، منظومات القيم والسلوك تشكل بعدا حافظا لتماسك المجتمع وقدرته على الصمود أمام الصعاب، هذا ما جرى هدمه في مصر خلال العقود الأخيرة، وما يجب العمل على إحيائه خلال العقود التالية، فثقافة «الفهلوة» والثراء عن طريق السينما مثلا صارت سائدة وأن الشخص سليط اللسان لفظيا هو مَثَل قُدم عبر السينما المصرية (أفلام المقاولات بدءا من السبعينيات) حتى غزا هذا المسلسلات، لتتصاعد الفردانية داخل الأسرة المصرية، فينعزل أفراد الأسرة بعضهم عن بعض حتى داخل المنزل، وتفقد الأسرة قيمتها حتى تتصاعد حالات الطلاق، لنرى الأم المعيلة كظاهرة تحتاج لعلاج، في حين أن عزوف قطاعات من الشباب عن الزواج هو إعلان تصاعد النزعة الفردانية وهو ما يهدد النمو السكاني لمصر مع تصاعد نزعة الهجرة خارج مصر، وهو ما يعكس فقدان الأمل في المستقبل

بتحليل أولي أن مصر بعيدة تماما عن المنافسة في الساحة الدولية بما يميزها، فالانكفاء على الداخل سمة من سمات الثقافة المصرية، هذه سمة يجب التخلص منها

النظرة التقليدية إلى الثقافة أنها عبء على الموازنة العامة، هي نظرة قاصرة، لأن الثقافة كلما أنفقت عليها وأحسنت إدارتها أعطتك موارد تعظم من الاقتصاد الوطني

وفي الوطن، هذا التغير في المفاهيم والثقافة عكس ما كان سائدا إلى التسعينيات من القرن العشرين، حين كان الشخص يسافر لسنوات لتأمين مال يؤمن له العيش المعقول، وكان المصريون يحلفون بالغربة (وحياة غربتي) باعتبارها أمرا صعبا، حتى غنت شادية لحبيبها تتمنى له رحلة يعود بعدها لمحبوبته (خايفة لما تسافر على البلد البعيد)، ولتغني نجاة أغنية فرح لعودة الحبيب (حمد اللّه على السلامة) الآن أغاني المهرجانات تعكس واقعا به مظالم لا حصر لها بدءا من غدر الصديق (فقدان القيم في المجتمع) إلى نقد كل شيء في الحياة، لتعبر عن عصرها.

اقتصاديات الثقافة والتراث

المقصود بذلك الموارد التي تصب في الدخل الوطني عبر كل منتج ثقافي وتراثي وفكري وأدبي، فعلى سبيل المثال صادرات الحرف التقليدية منتج تراثي يجري تسويقه وتصديره، كاتب مصري ترجمت كتبه ووزعت وصارت له موارد منها فهذا منتج ثقافي يدر عوائد، ولذا النظرة التقليدية إلى الثقافة أنها عبء على الموازنة العامة، هي نظرة قاصرة، لأن الثقافة كلما أنفقت عليها وأحسنت إدارتها أعطتك موارد تعظم من الاقتصاد الوطني، كما أن الثقافة هي صانعة القوة الناعمة لأي بلد وعليه، فكلما تزايدت قوتك الناعمة كلما زادت صادراتك.

الحق في الثقافة:

هو حق أن تتوافر لكافة المواطنين الخدمات الثقافية بما يحقق الإشباع الثقافي والفكري، ولا تترك العقول في البحار الرقمية تبحث فيلتقطها من يريدها ويصيغها كيفما شاء، لذا يصاحب هذا المصطلح مصطلح الأمن الثقافي الذي يعني أن يكون لديك خطاب ثقافي مبني على الإقناع عبر الحوار والمحاججة.

كل ما سبق يؤدي إلى محددات لتناول وضع الثقافة في مصر بصورة واضحة، فالثقافة في مصر ملف شائك تتقاطع فيه العديد من المؤسسات والوزارات، لذا فإن الشأن الثقافي ليس شأنا يخص وزارة الثقافة فقط، بل تتقاطع معها وزارات أخري مثل: التربية والتعليم والتعليم العالي والخارجية، لذا فإن الدول تعرف هذا تحت عنوان (الاستراتيجية الوطنية للثقافة) التي يجري صياغتها وتنفيذها عبر ما يسمى بالسياسات الثقافية الوطنية، ولابد أن يجري إدراك أن الدولة التي كانت تحتكر هذا لم تعد كذلك، لأنه بدون فتح المجال للمجتمع المدني ليكون فاعلا ثقافيا يجري دعمه عبر الدولة ستفقد

مصر قدرات لا تستطيع العمل تحت مظلة الدولة، بل إن طبيعة الإبداع تتطلب أن تكون عبر المجتمع المدني وكذلك الأفراد المبدعين والشخصيات العامة، ولابد أن نقر أن الفعل الثقافي في مصر يرتكز على ثلاثة: الدولة، المجتمع المدني الذي يحتاج إلى قوانين تحفزه ولا تعوقه، والأفراد بحاجة إلى ما يحفزهم ولا يعوقهم، وللأسف كان هذا في فترة من الفترات يتم عبر منح التفرغ من المجلس الأعلى للثقافة، وهي تجربة لم تثبت فاعليتها، فليس من خلال القول أنها تجربة نجحت لفترة كفيلا باعتبارها مناسبة للمستقبل، بل أن يكون ذلك عبر برامج محددة في مدى زمني محدد بمخرجات واضحة.

إذًا، ما هو مدلول الثقافة الذي سيجري من خلاله بناء استراتيجية وطنية وبلورتها في سياسات ثقافية: الثقافة هي أسلوب حياة ينغمس فيه كل مواطن بصورة قد تختلف من مكان لآخر داخل الوطن طبقا للعادات والموروثات والأعراف والتعليم الرسمي والشفهي الذي يتلقاه المواطن ليصيغ هذا كله الشخصية الثقافية للمواطن وتراكم المعرفة لديه، تظهر الثقافة في طريقة التفكير والسلوك الجماعي، ونظرة الأفراد لأنفسهم وللآخرين، وكيفية التعامل مع الممتلكات العامة والخاصة، والاستمتاع بالحياة، وطريقة الطهي والأزياء، وغير ذلك.

هذا يؤدي إلى تكوين ما يسمي الصورة الثقافية وهي المرآة التي يشاهد من خلالها أي بلد، فيجري الحكم عليه إن كان متقدما لديه أبعاد حضارية، وتظهر هذه الثقافة في الشوارع والميادين.. فأسوأ صورة لمصر هي ما تقوم به شركات المقاولات حين تقوم بتكسير الأرصفة أو الشوارع وترك المخلفات بها لتعيق حركة المارة، بل قد تترك لأسابيع، وفي وقت يرى الزائر لمصر من خارجها هذا باعتباره ثقافة إهمال وعدم نضوج، فإنه في بلده أن من يعملون في إصلاح الشوارع في الخارج يقومون بالعمل كما يقوم الجراح بعمله مع المريض في زمن قياسي وبدقة ويقوم بتضميد الجرح، ثقافة المقاولات والإهمال، هي ما دمر السينما المصرية كصناعة في السبعينيات وما تلاها، فثقافة المقاولات هي عنوان لثقافة «الفهلوة» و«تفتيح الدماغ» وغير ذلك، وهذا النوع من الثقافة سلب من الشخصية المصرية جديتها وما يعرف شعبيا بقيم «الجدعنة»، هنا تتقاطع الثقافة مع مخزون القيم الوطني، لنرى حاجة ماسة لمعالجة مشكلة في داخل الشخصية المصرية والمجتمع المصري لتقاطع الثقافة مع الحاجة لتدخل جراحي من علماء الاجتماع، هنا الثقافة تعكس أيضا كيفية تعامل

ثقافة المقاولات والإهمال، هي ما دمر السينما المصرية كصناعة في السبعينيات وما تلاها، فثقافة المقاولات هي عنوان لثقافة «الفهلوة» و«تفتيح الدماغ» وغير ذلك، وهذا النوع من الثقافة سلب من الشخصية المصرية جديتها وما يعرف شعبيا بقيم «الجدعنة»

علينا أن نقر أنه لكي نحافظ على الهوية الوطنية وتصبح لدينا قوة ناعمة تخدم الوطن أن نعيد صياغة وبناء الثقافة المصرية من جديد على مستوى الأفكار والقيم والفنون والمورثات من مختلف العصور

أفراد المجتمع مع بعضهم، وهو ما يعني أن نوعية الحياة لابد أن ترتكز على معايير الجودة والقيم.

الثقافة والعلم: هناك غياب تام للثقافة العلمية في مصر، والتي تقوم على المنهج العقلاني ومنهجية التفكير العلمي والحوار القائم على الوعي بالعالم والمتغيرات المتسارعة به، مع التأكيد على احترام حرية العقيدة الدينية واحترام الأديان، والثقافة العلمية تقوم على المعرفة الدنيوية القائمة على الحواس والاستدلال بالقياس والاستنباط بالمنطق وإعمال العقل البشري..

ماذا نريد مستقبلا؟

إن السياسات الثقافية التي كانت تمارس في الماضي فعل ماض ليس له أي أثر في الحاضر ولا في المستقبل، لذا علينا أن نقر أنه لكي نحافظ على الهوية الوطنية وتصبح لدينا قوة ناعمة تخدم الوطن أن نعيد صياغة وبناء الثقافة المصرية من جديد على مستوى الأفكار والقيم والفنون والمورثات من مختلف العصور.

لذا فإن أولى الخطوات هي فك الاشتباك بين العديد من المؤسسات المصرية وأولها العلاقة بين وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات العلمية المصرية سواء المختصة بالعلوم التطبيقية أو الإنسانية أو الثقافية أو الفنية، لاختلاف طبيعتها عن الجمعيات الاجتماعية التي تمارس أدوار على صعيد القضايا المجتمعية كالفقر ودفن الموتى والرعاية الصحية وغيرها، فلا يعقل أن نكبل المجمع العلمي المصري والجمعية الجغرافية المصرية بقوانين تعيق قدراتها العلمية وأبحاثها وتفاعلاتها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، حتى حرمت العديد من الجمعيات من المشاركات الدولية نتيجة لقيود لا تتناسب مع طبيعتها، على جانب آخر فإن الجمود والتصلب أصاب هذه الجمعيات عبر مجالس إداراتها التي لا تقدم شيئا سوى تسيير الأمور، وهو ما جعلها حبيسة جدرانها، وجمودها هذا سبب ضررا للحياة الثقافية في مصر، والحقيقة التي يجب ذكرها أن فاروق حسني وزير الثقافة المصري السابق قدم لها مساحات ودعما لكنها لم تبني على ما قدمه، إذ ظلت في ذات الدائرة لم تتطور ولم تسع إلى أن تتطور مع المعطيات، خذ مثلا على هذا الجمعية المصرية للدراسات التاريخية التي لم تقدم -منذ رحيل الدكتور رؤوف عباس- الجديد الذي يجذب حتى سكان مدينة نصر لمعرفة أن الجمعية في نطاقهم، وعليه، ففي هذا الموضوع هناك شق يتعلق بالدولة وهو صياغة قانون ينقل تبعية هذه الجمعيات قانونيا لوزارة الثقافة مع

صياغة مواد تعطي لهذه الجمعيات ما يناسب طبيعتها من مواد، على أن تقدم الدولة تمويلا لبرامج بحثية محددة تقوم بها هذه الجمعيات ولا يجب أن تقدم منحا غير مشروطة لها، على جانب آخر يجب أن تجدد هذه الجمعيات آليات ومناهج عملها.

اللغة الوطنية

يقر دستور جمهورية مصر أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية، ترتبط اللغة ارتباطا وثيقا (بهوية الوطن) فاللغة أكبر من مجرد معناها التقني المحدد وأوسع من كونها (مشكلة لغوية) فهي في التحليل النهائي رمز للمجتمع المصري، وأداة تفاعل وتواصل، وطريقة في التعبير والتفكير، ونمط من الجمال، وفوق كل هذا هي قضية اجتماعية حضارية ذات علاقة وثيقة بكل من هوية الوطن وشخصية المواطن وتمايزها، ومن ثم فهي عامل حاكم في تقوية الولاء والانتماء لدى المواطن، وعليه فإن عدم احترام اللغة الوطنية على أصعدة متعددة بدءا من الخطابات الرسمية إلى الإهمال في وسائل الإعلام يؤدي إلى خلل في الشخصية الوطنية، حتى صار هناك إهمال شائع لكلمات عربية واستخدام البديل الأجنبي خاصة من اللغة الإنجليزية، بل أدت الدراما التركية إلى انتشار أسماء تركية خاصة للفتيات، وهو ما يعكس استلابا ثقافيا لم يكن يتخيله أحد في مصر في الحقبة التي تلت ثورة 1919 والتي أسس فيها مجمع اللغة العربية كأداة لتقوية اللغة الوطنية وتفاعلها مع مقتضيات العصر، الآن الشباب يكتب بحروف لاتينية لغة ممزوجة من كلمات عربية وأخرى إنجليزية، وهذا يعني أن لغتهم هذه من الممكن مستقبلا في ظل حالة الاستسلام الحالية ستحل محل اللغة العربية، لذا فإن استعادة العربية مرة أخرى أمر بات ملحا، يقتضي إيقاظ مجمع اللغة العربية من غفوته، بنقل تبعيته من وزارة التعليم العالي إلى وزارة الثقافة، مع وضع برامج لرقمنة كل إنتاجه وبناء فضاء رقمي يتفاعل به مع مستخدمي اللغة العربية، وبناء شهادة في اللغة العربية معتمدة منه، حيث إن الإقبال على تعلم العربية تزايد في العقود الأخيرة، وبالتالي، فإن وضع خطة ممنهجة لاستقطاب الراغبين في تعلم العربية عبر مناهج معتمدة من المجمع سيضيف لمصر قوة إلى قوتها الناعمة.

إن الكارثة الوطنية هي ضعف تعليم اللغة العربية في المدارس، حتى إن العديد من تلاميذ المدارس لا يجيدون الكتابة والقراءة، فمنظومة تعليم اللغة العربية تقوم على التلقين لا تذوق اللغة العربية وجمالياتها أولا، وعليه، فإننا يجب أن نقر أن مناهج تعليم اللغة العربية تحتاج إلى إعادة

أدت الدراما التركية إلى انتشار أسماء تركية خاصة للفتيات، وهو ما يعكس استلابا ثقافيا لم يكن يتخيله أحد في مصر في الحقبة التي تلت ثورة 1919 والتي أسس فيها مجمع اللغة العربية كأداة لتقوية اللغة الوطنية وتفاعلها مع مقتضيات العصر

الكارثة الوطنية هي ضعف تعليم اللغة العربية في المدارس، حتى إن العديد من تلاميذ المدارس لا يجيدون الكتابة والقراءة، فمنظومة تعليم اللغة العربية تقوم على التلقين لا تذوق اللغة العربية وجمالياتها أولا

بناء من جديد بصورة شاملة، ويجب التركيز على معلمي اللغة العربية، والحقيقة المرة التي يجب أن نعترف بها أن الأكفاء من مدرسي اللغة العربية سرعان ما يغادرون مصر، كما أن إيقاف تعيين أوائل كليات دار العلوم واللغة العربية والتربية كمدرسين أولا بأول يدفع بهذه القدرات إما إلى ترك مصر أو الإحباط، وبالتالي يصبح من لديه ملكة حب اللغة العربية مدفوعا منذ سن مبكرة إلى العزوف عن الانخراط بها كعمل، فإذا فصلنا من لديه الملكة عن التدريس يصبح المعلم يؤدي وظيفة، ولا يقوم بتذوق اللغة ونقل جمالياتها إلى الأطفال، أضف إلى هذا أن برامج الكرتون التفاعلي للأطفال والكرتون ثلاثي الأبعاد ذات الصبغة المصرية على اليوتيوب تكاد تكون محدودة العدد والتأثير، وهو جانب من المفترض أن تهتم به وزارة الثقافة عبر أنشطة الطفل التي هي محصورة إلى الآن داخل المباني، فيجب إطلاق مشروعات لتمويل إنتاج مصري للأطفال ينمي لغتهم العربية وهويتهم في نفس الوقت، هذا تحول نوعي في طبيعة دور وزارة الثقافة المصرية يخرجها من الغرف المغلقة إلى الفضاء الرقمي.

إن إلغاء حصص الخط العربي وكراسات الخط العربي من المدارس أحد أسباب غياب إدراك اللغة العربية عبر جمالياتها، لذا فعودة هذه الحصص بمعدل حصتين أسبوعيا على الأقل إلى المدارس جانب مهم من جوانب رعاية اللغة الوطنية ولابد أن يواكبه اهتمام بمدارس تحسين الخطوط التابعة لوزارة التربية والتعليم.

المكتبة الوطنية

أسست المكتبة الوطنية المصرية في عهد الخديو إسماعيل وافتتح مبناها التاريخي في عهد عباس حلمي الثاني، في فترة كانت مصر تستعيد قوتها وزخمها في مواجهة الاحتلال الإنجليزي، ثم نقلت الدار إلى مبناها الحالي في أوائل السبعينيات من القرن العشرين.

المكتبة الوطنية المصرية (دار الكتب) في حاجة ماسة إلى استعادة دورها، فهي غير حاضرة في المشهد الثقافي بصورة جيدة، ولن نقارنها بمكتبات على الصعيد الدولي حتى لا يقال إن الامكانيات والقدم سبب.. إلخ، لكن على الصعيد العربي، يعد أداء المكتبة الوطنية المغربية وتفاعلاتها مع المجتمع المغربي أفضل من دار الكتب المصرية، وتعد مكتبة الملك فهد في المملكة العربية السعودية أفضل مكتبة وطنية عربية من حيث الخدمات والأداء طبقا لمعايير علوم المكتبات والمعلومات، هذا ما يدفعنا لطرح ضرورة مراجعة ما يتعلق بالمكتبة الوطنية:

أنشئت دار الكتب المصرية عام 1869، ونظم علمها بقانون صدر عام 1870، وتعددت منذ ذلك الحين القوانين الخاصة بالدار، وتعرضت لنكبة بضمها للهيئة العامة للكتاب عام 1971، ثم عادت وفصلت عنها عام 1993، لكن الأهم أن قانون دار الكتب الذي ينظم عملها لا يتواكب مع متطلبات العصر ولا مع متطلباتها الوظيفية كمكتبة وطنية في عصر المعرفة والمعلومات، مما يجب معه بناء قانون جديد لها كمؤسسة مستقلة تحت سلطة وزير الثقافة ولها مجلس إدارة له صلاحيات، ومدير يختار بناء على خطة عمل يقدمها، ولهذا المدير مدة زمنية هي 5 سنوات حتى يتم ضمان استقرار المؤسسة.

إن من المهم الآن استعادة وقف الخديو توفيق على دار الكتب المصرية المقدر بـ1800 فدان، فهذا الوقف الذي يعود لسنة 1889 كان إيراده حينئذ ألفي جنيه، فإذا قدرنا أن الإيجار السنوي لفدان الأرض الآن لا يقل عن عشرة آلاف جنيه فإن موارد الدار من وقفها تكفل لها أداء دورها مع الدعم المقدم من الموازنة العامة للدولة.

ضم مبنى وزارة الأوقاف المصرية لدار الكتب بعد نقل الوزارة للعاصمة الإدارية ليكون متحفا للقرآن الكريم والمخطوطات والخط العربي، لكي تعرض فيه كنوز دار الكتب، ولتبرز المدرسة المصرية في الخط العربي التي تفوقت في العصر المملوكي بصورة خاصة، فمصر لديها من المصاحف المخطوطة المخزنة في دار الكتب ما لا يوجد في بلد آخر.

إن المبني الحالي لدار الكتب المصرية لا يصلح أن يكون مقرا لها، فتصميمه سيئ، ولا يفصل مناطق الخدمات عن الجمهور الذي ليس له مداخل خاصة تؤدي به إلى القاعات، والشرح يطول حول هذا المبني الذي لا يليق بمصر، فضلا عن وجود مطبعة داخله بها مواد قابلة للاشتعال بالقرب من مخازن المخطوطات والكتب النادرة ورصيد مصر من الكتب المطبوعة.

ضرورة حل أزمة أرقام الإيداع في دار الكتب المصرية، والتي يجري إصدارها ببطء شديد.

هناك أزمة حادة في الكوادر العاملة في دار الكتب المصرية، فضعف المرتبات بل وإغلاق الأفق أمام العاملين في الدار للترقي للمناصب العليا، والاستعانة المستمرة بكوادر من الجامعات كل هذا أدى منذ السبعينيات إلى الآن إلى الفرار المستمر من الدار للجامعات وللعمل خارج مصر. ولنا أن تنذكر أن الدار في عصورها الزاهرة كان من بين العاملين بها الشاعر أحمد رامي والأديب توفيق الحكيم.

أسست المكتبة الوطنية المصرية في عهد الخديوي إسماعيل وافتتح مبناها التاريخي في عهد عباس حلمي الثاني، في فترة كانت مصر تستعيد قوتها وزخمها في مواجهة الاحتلال الإنجليزي

المبني الحالي لدار الكتب المصرية لا يصلح أن يكون مقرا لها، فتصميمه سيئ، ولا يفصل مناطق الخدمات عن الجمهور الذي ليس له مداخل خاصة تؤدي به إلى القاعات

توجد حركة نشر علمي من دار الكتب، فقد أصدرت العديد من الكتب المهمة، غير أن المشاريع الكبيرة لتحقيق تراث مصر المخطوط مثل ما حدث عندما نشرت كتاب (السلوك في معرفة دول الملوك) لم تعد موجودة، وهناك قصور في أداء المراكز البحثية بالدار وتحتاج إلى تجديد دمائها وإعطاء فرص للكفاءات الباقية بالدار.

أداء دار الكتب في الفضاء الرقمي من الخدمات في حاجة إلى تطوير مستمر يتناسب مع المعطيات العصرية ومتطلبات الجمهور.

المكتبات العامة

تمثل المكتبات العامة التي يجب أن تتوافر في كل حي أو مدينة عصب صناعة النشر والكتاب، والمعدل الدولي هو مكتبتين لكل 100 ألف نسمة دوليا، وبالتالي 20 مكتبة لكل مليون نسمة، وهذا يعني أنه يجب أن يكون في مصر، ما يزيد على ألفي مكتبة عامة، في الوقت الذي يوجد فيه في مصر 1154 مكتبة عامة، وهو ما يعني أن هناك فجوة في الخدمات الثقافية المقدمة للمواطن، وفي علاقة المواطن بالقراءة، فمدينة نصر والقاهرة الجديدة بلا مكتبات عامة بالمعنى الحقيقي للمكتبة، وبالفعل في القاهرة الجديدة التي تعد أحدث وأكثر ضواحي القاهرة ثراء، وهذا ما يعبر عن الطبقة الجديدة في مصر التي تعتبر الثقافة على الهامش في الوقت الذي كان حي مصر الجديدة يحظى بمكتبة عامة، وهو ما يعبر عن العصر الذي أنشأت فيه، والمكتبة هي فضاء للأنشطة الثقافية أيضا، لكن أهميتها في أن منازلنا ضيقة لا تستطيع منازلنا بصغر حجمها وموازنات كل منزل تحمل شراء كل كتاب جديد، فضلا عن ارتفاع أسعار الكتب، وبالتالي فالمواطن عبر اشتراك سنوي في مكتبة مدينته يستطيع أن يستعير للقراءة كل كتاب جديد أو قديم، وعبر شراء المكتبات والكتب ينشط النشر في العديد من الدول، وهو ما تفتقر إليه مصر، وبالتالي إذا حدث هذا ستتحول مصر إلى مكانة أخرى في فضاء النشر، ستقول لي إن النشر الرقمي هو القادم، سأقول لك لن تنتهي متعة القراءة من الكتاب الورقي، فضلا عن أن المكتبات العامة في العالم تتيح الكتب رقميا أيضا، فضلا عن استضافة المؤلفين لمناقشة كتبهم. فالمكتبات فضاءات للأنشطة والفاعليات الثقافية والفنية.

إن ما سبق يتطلب إلغاء هيئة قصور الثقافة ومكتبات مصر العامة ودمجهما معا، مع عملهما وفقا للآليات الناجحة التي تعمل بها مكتبات مصر العامة التي تعتمد على اللامركزية في اتخاذ القرار فضلا عن الاندماج الجيد مع البيئة المحلية.

صناعة النشر في مصر

كانت مصر إلى وقت قريب قلب صناعة النشر في الوطن العربي، وهي ما زالت تنشر تقريبا ثلث ما ينشر في المنطقة العربية، وهذا يمثل تراجعا عن مكانتها غير ملاحظ إلى الآن، فإلى سنوات قريبة كانت مصر تنتج نصف ما ينتج عربيا من الكتب، غير أن صعود حركة النشر في ثلاث دول أثر على مصر سلبا وهي: السعودية، العراق، المغرب، فضلا عن أن الأردن أطلق مؤخرا برنامجا لتنمية صناعة النشر والكتاب وهو ما يجعل صناعة النشر الأردنية واعده إلى حد كبير.

شهد العام 2022 أزمة متصاعدة تهدد حركة النشر في مصر بصورة غير مسبوقة للأسباب التالية:

ارتفاع أسعار مدخلات إنتاج الكتاب، وهي معظمها مستوردة، خاصة الورق الذي تجاوزت زيادة أسعاره عالميا 300٪، ما يجعل سعر الكتاب المصري مرتفعا وبالتالي يهدد تسويقه.

إذا أضفنا لهذا ضعف منصات تسويق الكتاب المصري رقميا، مع استحواذ منصات أجنبية تدريجيا على نسب متصاعدة من سوق الكتاب المصري، ما يعني أنه مستقبلا ستفقد مصر صادراتها من الكتب ورقيا ورقميا، يعزز هذا اتجاه مكتبات الجامعات المصرية لتفضيل التعامل في تزويد الكتب رقميا من منصات أجنبية على التعامل مع منصات مصرية.

كل ما سبق يؤشر إلى الحاجة الملحة لمناقشات مشكلات الكتاب التي تبدأ بعد اعتراف الدولة بالنشر كصناعة تستحق الرعاية، كما أن إنتاج المحتوى تأليفا وإبداعا بحاجة للمناقشة، فالكتاب المصري من حيث المضمون به مشكلات، فعلى الأقل ثلث ما ينتج مصريا به مشكلات نظرا لاعتماد العديد من الدور على النشر على نفقة المؤلف، فظهرت كتب دون لجان قراءة ومراجعة، بل حتى أحيانا دون مراجعة لغوية أو تنسيق، يأتي خطر آخر داهم يهدد هذه الصناعة وهو القرصنة وتزوير الكتب من قبل مزورين وهي ظاهرة استشرت في مصر وأصبحت حالة مرضية مستعصية تحتاج إلى علاج جذري من الدولة ليس بمصادرة الكتب المزورة بل بإجراءات حاسمة حفاظا على حق الناشر والمؤلف.

كانت مصر هي الرائدة في الكتاب العربي الإسلامي وأكبر مصدر لهذه الكتب للعالم، الآن صارت مكانتها تزاحمها فيها السعودية منذ ثلاثة عقود، وبرزت مؤخرا المغرب، لكن الخطر الحقيقي يأتي من تصاعد أدوار ثلاث دول هي: تركيا وماليزيا

إلى سنوات قريبة كانت مصر تنتج نصف ما ينتج عربيا من الكتب، غير أن صعود حركة النشر في ثلاث دول أثر على مصر سلبا

يجب أن تكون الهيئة المصرية العامة للكتاب راعيا لصناعة النشر في مصر وفق برامج دعم واضحة لهذه الصناعة ويمكن الاسترشاد في ذلك ببرنامج وزارة الثقافة المغربية

وإندونيسيا، التي تنتج هذه الكتب باللغات العربية والإنجليزية، وبات العديد من المؤلفين ومنهم مصريون يفضلون النشر في هذه الدول عن مصر، لوضوح حقوق المؤلف ولسرعة الانتشار، وهذه مسألة مرتبطة بقوة مصر الناعمة في هذا المجال، هذا ما يحتاج لقراءة مختلفة وغير تقليدية لهذا الحقل من الثقافة المصرية.

يجب إعادة هيكلة الهيئة المصرية العامة للكتاب، فهي ليست ناشرا منافسا في حركة النشر وليست منظما لمعرض القاهرة الدولي للكتاب، بل يجب أن تكون راعيا لصناعة النشر في مصر وفق برامج دعم واضحة لهذه الصناعة ويمكن الاسترشاد في ذلك ببرنامج وزارة الثقافة المغربية، وهناك برامج مماثله ناجحة في فرنسا وكندا وبريطانيا.

يجب بناء منصات مصرية للنشر الرقمي يقوم عليها مختصون في المحتوى وليس مهندسو تكنولجيا معلومات، فكل المشروعات التي أشرف عليها هؤلاء انتهت إلى لا شيء، إذ لصناعة المحتوى الرقمي فضاء له متخصصون فيه على قلتهم في مصر، هذا ما يقتضي تعاون كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الثقافة والجامعات المصرية مع بناء صناع للمحتوي الرقمي بكافة أشكاله.

المجلس الأعلى للثقافة

أسس المجلس الأعلى للثقافة ليكون هو الجهاز التنفيذي للثقافة في مصر، في وقت كان الاتجاه فيه إلى تعظيم دوره وإلغاء وزارة الثقافة، غير أن المجلس بصيغته الحالية بحاجة لإعادة بناء، ويمكن في هذا السياق الاسترشاد بتجربة المجلس الثقافي البريطاني، هذا ما قد يقتضي تعديلا في لجان المجلس عبر تجديد عضوية لجانه، مع ترك الحرية للجان في اختيار مقرريها بالانتخاب، مراعاة التوازن بين العضوية من داخل وخارج القاهرة.

إعادة النظر في تركيبة أعضاء المجلس الأعلى للثقافة سنيا ومن حيث التخصص، إذ يجب أن يكون لأعضائه مدى زمني إذا تجاوزه العضو لا يمكن أن يستمر في عضوية المجلس بعدها، فالعضو الذي تجاوز 5 سنوات في اللجان أو في عضوية المجلس الأعلى للثقافة، لا يجب أن يستمر مرة أخرى، وإلا نحن نبني مراكز قوى في الحياة الثقافية في مصر، ونصيب هذه الحياة بالشلل، ويجب أن يقبل الجميع هذا، فمن يتحدث عن الحرية والمساواة وانتقال السلطة يجب أن يطبقه على نفسه أولا.

يجب إعادة النظر في جوائز الدولة في مصر مرة أخرى، بتوسيع جوائز الدولة التشجيعية إلى أربع جوائز في كل فرع بدلا من اثنتين، وكذلك جوائز الدولة للتفوق، وكلاهما جوائز تذهب للكتاب الجدد، وهو ما يساعد على تجديد النخبة المصرية وإضافة المزيد لها.

الذاكرة الوطنية

كانت وما تزال دار الوثائق تابعة لدار الكتب، وهو ما سبب شللا لها، وبالرغم من تقديم قانون خاص بها لفصلها عن دار الكتب وإكسابها القوة اللازمة لحفظ أرشيف الدولة المصرية وضم دار المحفوظات لها إلا أنه إلى الآن لم يصدر هذا القانون، وهو ما يجعل احتفاظ جهات عديدة في الدولة بأوراقها ثم فقدانها أمرا يهدد الذاكرة الوطنية، ووصل الأمر أن بعضها بيع بصورة عشوائية من (الأضابير) لتجار الورق المستعمل، كما يستلزم هذا التفكير في الإتاحة للوثائق التي ليس عليها محاذير مقبولة، فمن الصعب على الباحثين والمؤرخين الحصول على الوثائق التي تتحدث عن وجهات نظر معادية لمصر من الأرشيفات الأجنبية في الوقت الذي ما زالت وثائق لأحداث مر عليها أكثر من 50 عاما محظورة في مصر.

التاريخ الوطني

مثل التاريخ الوطني ألعوبة تكتب طبقا للأهواء السياسية وليس طبقا للتحليل والتمحيص والنقد الذي يجعل التاريخ مصدرا للتجارب التي يجري التعلم منها والبناء عليها، فضلا عن دور التاريخ في صياغة الشخصية الوطنية، هذا ما يتطلب عند كتابة التاريخ مراعاة البعد عن المبالغات التي تخرجه عن سياق المنطق والقبول العقلي والتصديق، والكثير من الدول تعتبره أحد أدوات إعداد المواطن للحياة السياسية، فكثيرا ما وظف التاريخ لخدمة أغراض مرحلية سرعان ما يجري تصحيح ما استخدم لخدمة هذه المراحل فيسقط من آثار الأكاذيب من عيون الناس، هذا ما حدث حين أسقط محمد نجيب كأول رئيس لمصر، وحين أشيعت أكاذيب عن الملك فاروق لم يكن لها حتى ظل من الحقيقة، بل سرعان ما هوجم عصر جمال عبد الناصر في عهد الرئيس السادات الذي كان أحد أركان عصر عبد الناصر، كان الرئيس أنور السادات شكل لجنة برئاسة نائبه محمد حسني مبارك لإعادة كتابة تاريخ مصر، لكننا لم نري أي نتائج لهذه اللجنة، هذا يعني أن علينا أن نترك المؤرخين هم من يكتبون التاريخ، وللأسف فإن المدرسة المصرية التاريخية فقدت جزءا من قدراتها خلال العقود الأخيرة فجاءت الوفاة المبكرة لأركانها الواعدة مثل: نعيم وصفي ذكي، السيد

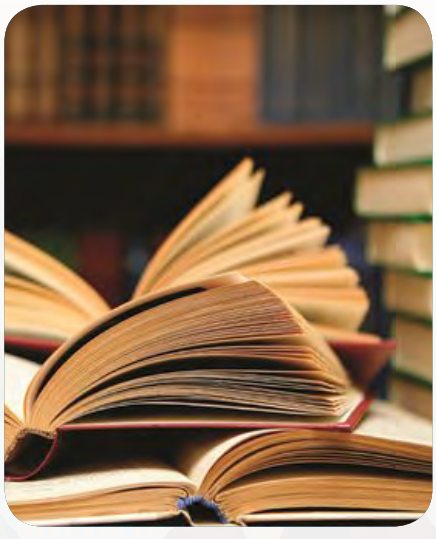

من الصعب على الباحثين والمؤرخين الحصول على الوثائق التي تتحدث عن وجهات نظر معادية لمصر من الأرشيفات الأجنبية في الوقت الذي ما زالت وثائق لأحداث مر عليها أكثر من 50 عاما محظورة في مصر

فإن جمود أقسام التاريخ في الجامعات المصرية تسبب في تراجع قدرات المصريين في الكتابة التاريخية إلا اعداد قليلة ومعظمها مهاجر أو معار أو مهمش

الباز العريني، إبراهيم طرخان، لتفقد مصر الكثير، كما أن الهجمة الممولة والمنهجية من الإسلام السياسي جعلت للدولة العثمانية شعبية في الكتابات التاريخية سرعان ما دعمها صعود الإسلام السياسي في تركيا، مما جعل التاريخ المملوكي في مصر يتراجع، في حين أن ذروة دور مصر الذي مازلنا نبني عليه إلى اليوم يعود للعصر المملوكي حين حررت مصر نهائيا بلاد الشام من الصليبيين على يد كل من: سيف الدين قطز ثم الظاهر بيبرس ثم البطل المنسي الأشرف خليل محرر عكا، لتصل مصر حدودها إلى أقصي اتساع لها عبر التاريخ، لتصبح القاهرة عاصمة العالم الإسلامي، وبورصة العالم حيث التجارة القادمة من الصين والهند وأفريقيا وأوروبا، لتتحول إلى مدينة ألف ليلة وليلة في المخيلة الأوربية.

على جانب آخر، فإن جمود أقسام التاريخ في الجامعات المصرية تسبب في تراجع قدرات المصريين في الكتابة التاريخية إلا اعداد قليلة ومعظمها مهاجر أو معار أو مهمش، وهناك حاجة ماسة للتفكير في أقسام التاريخ لإدخال مواد لإعداد المؤرخ مثل تاريخ التاريخ، فلسفة التاريخ، النقد التاريخي، فالعصور الغائبة عن الذاكرة التاريخية المصرية تحتاج إلى إعادة كتابة مرة أخرى، فنحن في حاجة لأن ندرس الايمان بالمسيحية في مصر وكيف نجح المسيحيون الأوائل في نشر هذا الدين تحت وطأة الاضطهاد والتعذيب والاستشهاد، كما أن تراكم التاريخ الوطني عبر عصور سحيقة يتطلب الوعي بطبقات التاريخ الوطني وبالتالي ينشأ الإيمان بالوطن وحضارته.

كتابة التاريخ للجمهور شيء وكتابة التاريخ لطلاب المدارس شيء آخر والكتابة الأكاديمية للتاريخ شيء ثالث، نحن إلى الآن لم نقدم تاريخنا وفق مستويات مختلفة من الكتابة طبقا للجمهور المخاطب، هذا ما يجعل هناك مشكلات في مصر في تلقي المادة التاريخية تذهب إلى حد نفور طلاب المدارس من المادة التي ذهبت حاليا إلى حد التسطيح، وبالتالي يجري تلقيها بالاستهزاء من طلاب المدارس، وخطورة هذا كله أن هناك روايات تاريخية كتبت خارج مصر بمستويات متعددة بدءا من كرتون الأطفال إلى الأفلام الوثائقية متاحة على شبكة الإنترنت هي من تقدم التاريخ المصري أو جوانب منه للمصريين، وبينما نحن سلمنا بهذا الأمر، أدرك الآخر أهمية التاريخ فجعل له قنوات متعددة لكي يصل للناس كما تراه الرؤى الوطنية.

علم المصريات

علم المصريات هو العلم المعني بمصر القديمة منذ عصور ما قبل التاريخ حتى نهاية الحقبة البطلمية، هذا العلم من المفترض أن مصر تكون هي سيدة العالم فيه.. للأسف الشديد أن موقع مصر من علم المصريات متراجع كثيرا عن المكانة التي يجب أن يكون عليها، هناك علماء شباب مصريون مبشرون في هذا الحقل المعرفي، لكن إن ظل الحال على ما هو عليه الآن فلا أمل، لذا فالأمر يتطلب خطة وطنية مدتها عشر سنوات لكي تكون مصر هي الرقم الأول والمرجع في هذا العلم، فلا يعقل أن تتفوق فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا وبولندا حتى الصين الآن في هذا العلم، كما أن العديد من المعلومات التاريخية الشائعة بها إما نقصان شديد مثل معرفة المصريين بالأسرة صفر والتي أعادت ترتيب وقراءة تاريخ مصر في عصر بداية الأسرات، أو حتى المقاومة الوطنية التي هزمت جيش الاحتلال الفارسي (جيش قمبيز) والذي شاع عنه أنه اختفى في بحر الرمال، إلى اعتبار الحقبة البطلمية حقبة احتلال.

للأسف الشديد أن موقع مصر من علم المصريات متراجع كثيرا عن المكانة التي يجب أن يكون عليها

نحتاج إلى إنشاء موسوعة رقمية وورقية وطنية للتاريخ الوطني تكون في بداياتها بسيطة المداخل فيما لا يزيد عن أربعة مجلدات، ثم ينبثق عنها عدة موسوعات متخصصة موسعة في كافة العصور التاريخية لمصر وفق معايير علمية صارمة، مما يولد جيلا جديدا من المؤرخين بمنهجيات جديدة لكتابة التاريخ الوطني.

الفلسفة والعلوم الإنسانية

بعد وفاة عدد من الفلاسفة المصريين المرموقين (ذكي نجيب محمود، عبد الرحمن بدوي، إبراهيم مدكور، حسن حنفي) باتت الإجابات عن الأسئلة الوجودية المعاصرة صعبة وتذهب بعيدا عن الخيال، بل بات تقديم تفسير ما يمر به العالم من متغيرات في طبيعة الحياة وأنماطها محل تساؤلات، هذا ما يعكس مشكلات في العلوم الإنسانية في مصر المرتبطة بأنماط الحياة، ليبقي التساؤل: أين نحن من علم اجتماع الإنترنت في ظل طغيان وسائط التواصل الاجتماعي على حياة المصريين بل تدميرها في بعض الأحيان؟

هنا مصر في حاجة لبناء رؤاها الفلسفية والأنثربولوجية والاجتماعية كذلك في كافة تخصصات الجغرافيا التي تقدم علاقة المكان بالإنسان وتفاعله مع المكان، لكي يقدم هذا إلى المصري المعاصر في قوالب مختلفة معاصرة، لتعزيز تكوين وبناء الشخصية المصرية.

إنتاج فيلم (الزوجة الثانية) الذي يعد ذروة الإبداع في تاريخ السينما المصرية، هذا يمثل موجة الازدهار، لكن مع ظهور أفلام المقاولات التي واكبت موجة الانفتاح الاقتصادي بدأت السينما المصرية في التراجع

الدراما والسينما

اشتهرت مصر بأنها واكبت حركة السينما في العالم منذ بدايات القرن لتشهد صعودا مستمرا من عشرينيات القرن العشرين إلى السبعينيات، هذا ما يجعل مكانة مصر مكانة تاريخية، حتى إنتاج فيلم (الزوجة الثانية) الذي يعد ذروة الإبداع في تاريخ السينما المصرية، هذا يمثل موجة الازدهار، لكن مع ظهور أفلام المقاولات التي واكبت موجة الانفتاح الاقتصادي بدأت السينما المصرية في التراجع ليواكب ذلك انسحاب الدولة من الإنتاج السينمائي دون ترتيب هذا المجال، السينما صناعة لها متطلباتها التي يجب على الدولة أن توفرها، وبالرغم من هذا ظهرت أفلام جيدة مثلت بارقة أمل، لكن وضع السينما المصرية الآن مقارنة بالسينما التركية أمر في حاجة للمراجعة، فما بالنا بالسينما الهندية مثلا التي يفترض أن تكون مساحة مصر مماثله لها على الصعيد الدولي، من حيث الإنتاج والإيرادات والتأثير.

ولكي تبدأ مصر في استعادة مكانتها فإن هذا يتطلب مجموعة من الإجراءات تبدأ بتطوير التعليم ومناهجه في أكاديمية الفنون وتحديثها بصورة شاملة، ثم دخول الدولة عبر صندوق التنمية الثقافية، الذي يمكن أن يكون ضامنا لدى البنوك لمنتجي لأفلام السينمائية الجادة، وهو ما سيحفز الإنتاج السينمائي في مصر من جديد، على أن يحصل على نسبة محددة من ايرادات كل فيلم، خاصة أن السينما المستقلة في مصر حققت نجاحات كشفت عن جيل جديد في مصر من العاملين في صناعة السينما، كما قدم عدد من الشباب تجارب سينمائية واعدة وبعضها كان من خلال أفلام قصيرة أو تسجيلية، مثل مسلسل (جزيرة غمام) الذي أنتج هذا العام حالة خاصة في الدراما المصرية، خارج سياق ما أنتج في مصر خلال العقد الأخير، هذا ما يعني أنه لو كان لدينا أدوات قوية لتسويق المنتج المتميز في مصر من أفلام ومسلسلات لأصبحت موارد هذه الصناعة على الاقتصاد الوطني جيدة، لكن أدوات التسويق المصرية في حاجة لتحديث في الفضاء الرقمي وعلى شبكات التوزيع الرقمية عبر العالم، هذا ما يقودنا إلى ضرورة إنهاء فكرة المسلسل الذي يكتب لبطل بعينه ويجري تكييفه على شخصيته، وهو أحد أسباب الضعف الذي أصاب الأفلام والمسلسلات، وبالرغم من العديد من الروايات التي نشرت في مصر والتي يمكن القول إن العديد منها يمكن إنتاجه في أفلام أو مسلسلات إلا أن الإنتاج في مصر يبعد عنها بسبب الرغبة في المكسب السريع، دون الرغبة في الإنتاج النوعي، هنا يجيء دور الدولة في الدفع بالإنتاج في مجال

المسلسلات والأفلام إلى التنوع والثراء والجدية، ونستطيع أن نضرب العديد من الأمثلة في هذا السياق: رواية صهاريج اللؤلؤ للعظيم خيري شلبي التي لو أنتجت فيلما أو مسلسلا فستنال الإعجاب، فضلا عن روايات كل من الدكتور عمار علي حسن، والدكتور إيمان يحيى، إذا أضفنا لهذا إبداعات جديدة ممتازة مثل القصص القصيرة للدكتور محمد المخزنجي التي تصلح أن تصبح تمثيلية من حلقة أو ثلاث، وهو إنتاج ذهب له التليفزيون المصري الذي غاب دوره كمنتج مؤثر بصورة إيجابية في هذه الصناعة، فقد كان إنتاجه لعدد المسلسلات عن الشخصيات التاريخية كان لها تأثير في الأجيال الجديدة وهو المطلوب حاليا، فلماذا لم نفكر في فيلم أو مسلسل عن نجيب محفوظ، كما فشلت مصر في إنتاج فيلم أو مسلسل عن محمد علي، كان من المفترض أن يقوم ببطولته الفنان يحيي الفخراني لقرب الشبه بمحمد على، هذا ما يقودنا إلى ضرورة إعادة دوره بصورة معاصرة.

تعاني مصر من قلة الإنتاج للأفلام العلمية والوثائقية والثقافية، فالعام القادم يمر 50 عاما على وفاة عميد الأدب العربي طه حسين، هذا ما استعدت له قناة الجزيرة جيدا بإنتاج فيلم وثائقي صور في أكثر من مكان ومع شخصيات مرموقة حول طه حسين، على الجانب الآخر لا توجد قناة فضائية مصرية تنتج ما يماثل أو ينافس ذلك، وهذه الأفلام تذاع على قنوات رقمية وفضائية، هذا ما يعود بتأثير قوي على الأجيال الجديدة فضلا عن إبراز الثقافة المصرية بوجهة نظر من مصر، هذا ما يتطلب عند الترخيص للقنوات الفضائية وضع اشتراطات متعلقة بالإنتاج أو الإذاعة، فالبرامج الترفيهية والإخبارية هي التي تستحوذ على الإعلانات والمساحات المفضلة كأوقات إذاعة، في حين أن الإنتاج الوثائقي أو العلمي أو التسجيلي لا مساحة له بصورة توازي أهميته، علما بأن هذه النوعية تلقى نجاحا في الخارج على كافة الوسائط ومنها اليوتيوب، ولكن القول بأن هذا ما يريده الجمهور هو قول يخرج صناعة الثقافة من دورها في صياغة الثقافة الوطنية وبنائها، إلى دور التابع الذي ينقاد إلى ما يريده الجمهور وإرادة الجمهور والأجيال الجديدة تركت القنوات الفضائية المصرية، وتذهب حاليا لفضاءات فيها الذي تريده من أفلام علمية وبرامج تخاطب العقول وللإجابة عن أسئلة العصر فتحول الإعلام المصري للتراجع، هذا ما أدركته أبوظبي حين عربت ناشيونال جوغرافيك، وأدركته الجزيرة حين أطلقت الجزيرة الوثائقية، وأدركته الدول الأوروبية حين أطلقت قنوات وثائقية وتاريخية وعلمية.

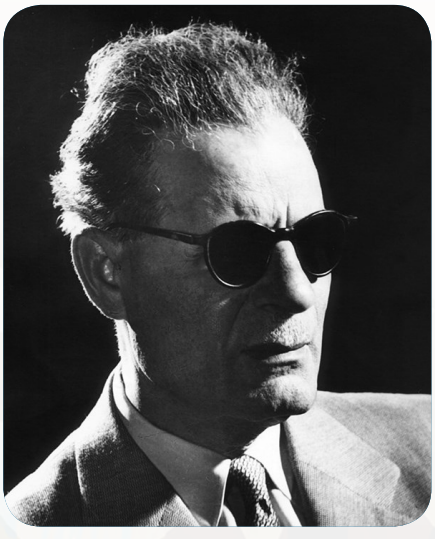

تعاني مصر من قلة الإنتاج للأفلام العلمية والوثائقية والثقافية، فالعام القادم يمر 50 عاما على وفاة عميد الأدب العربي طه حسين، هذا ما استعدت له قناة الجزيرة جيدا بإنتاج فيلم وثائقي صور في أكثر من مكان ومع شخصيات مرموقة حول طه حسين

إن من المهم البدء في بناء سينماتك مصرية، فعلى الرغم من وجود مشروع لسينماتك مصرية وهي عبارة عن مكتبة تحتوي على أوعية المعلومات الخاصة بالسينما من كتب ودوريات وأفيشات وأفلام وسيناريوهات مما يجعلها مرجعا للسينما، إلا أن هذه السينماتك مازالت مشروعا متعثرا، فقد كان مقترحا أن يكون مكانها ضمن مجمع دار الأوبرا ثم قصر طوسون في شبرا، ثم استديو مصر في الهرم.. أهمية السينماتك أنها تمثل في عصرنا أحد أعمدة صناعة السينما والدراما في أي بلد، فحتى تايلند أقامتها بصورة جيدة فزاد إنتاج الدراما والسينما بها، ليس كمًا فحسب، بل أيضا جودة، في كندا أفضل سينماتك في العالم، وصلت لمرحلة حفظ كل اللقطات التي تستخدم أثناء إنتاج أي فيلم، فالمشهد الواحد قد يصور عشر مرات، ولا يستخدم منها سوى مشهد واحد، هذه المشاهد غير المستخدمة يعاد استخدامها مرة أخرى، مما يوفر تكلفة التصوير والإنتاج، هذا البنك الوطني للمشاهد المصورة مهم مستقبلا في حالة أرشفة المشاهد بصورة رقمية تتيح استعادتها، وهو ما نحتاجه في مصر لكل ما صُور من أفلام ومسلسلات ومسرحيات.. الأرشفة هنا ستكون لقطة لقطة، بحيث إذا كان لديك مثلا خطابات لرئيس مصري به عبارة محددة مطلوبه يمكن في حال توفرها بيعها فور طلبها، هذا ما يقتضي إقامة بنك لكل ما صور في مصر وتحويله للصورة الرقمية. كما يجب أن يصاحب هذا إنشاء متحف للسينما المصرية.

المسرح

مثل المسرح أصل الحركة الفنية في مصر المعاصرة، لذا فسيظل له بريقه، ومع تصاعد العوالم الافتراضية سيزداد جاذبية وحميمية.. يحتاج المسرح المصري لجراحة تتضمن الاستئصال، ثم زرع خلايا جديدة تجدد روحه، لن يأتي هذا إلا عبر حركة تجديد شاملة تبدأ من المسرح المدرسي، ثم مسرح الجامعة الذي أخرج نجوما مثل محمود ياسين وعادل إمام وفرقة ثلاثي أضواء المسرح (جورج سيدهم، سمير غانم، الضيف أحمد) وغيرهم، ثم يأتي دور الدولة في بناء مسارح صغيرة لا تزيد مقاعدها عن 500 مقعد، أو إتاحة المسارح المتاحة والتي لا يجري استغلالها بصورة جيدة ضمن قصور الثقافة للفرق المسرحية من الهواه والفرق المستقلة، هنا سيظهر من جديد كتاب المسرح في مصر والنصوص المسرحية، بعد أن تورات في ظل تراجع حركة المسرح المصري، مع ضرورة مراجعة

يحتاج المسرح المصري لجراحة تتضمن الاستئصال، ثم زرع خلايا جديدة تجدد روحه، لن يأتي هذا إلا عبر حركة تجديد شاملة تبدأ من المسرح المدرسي، ثم مسرح الجامعة الذي أخرج نجوما مثل محمود ياسين وعادل إمام وفرقة ثلاثي أضواء المسرح

مسارح الدولة وفرقها ووقف تعيين الفنانين بها، مع إتاحتها للفرق المسرحية التي ستكون صاعدة مع نهوض مدعوم من الدولة للإنتاج المسرحي.

الحرف التقليدية

تعاني الحرف التقليدية في مصر من أنه لا أبا شرعيا لها، فهي كالطفل اللقيط، وبالتالي هي بحاجة لكيان يظللها بظله، على غرار الديوان الوطني للصناعات التقليدية في تونس، الذي استحدث سنة 1959، وكان له دور في تنمية هذه الصناعات والحفاظ عليها ناجحة. ولدى المغرب تجربة مماثلة ناجحة، تساهم الحرف التقليدية في تونس بـ4٪ من الناتج الوطني بما يناهز 930 مليون يورو، هذا ما يقتضي برنامجا مصريا مماثلا يدعم الحرف التقليدية ويساعد في عمليات التسويق والارتقاء بالإنتاج والمشاركة في خطط تصديرية وليس الاكتفاء بالسوق المحلي عبر حركة السياحة، ويمكن في هذا السياق الاسترشاد بخطط الصين وإيران وتركيا، وأحيانا قد يتطلب الأمر التحول من الإنتاج الفردي للإنتاج الكمي على غرار تجربة الفنانة عزة فهمي الناجحة في الفضة وصياغتها، هذا ما قد يتطلب تسجيل بعض الحرف التقليدية المصرية على قائمة التراث العالمي غير المادي مثل حرفة خرط الخشب، والكليم، والنحاس وغيرها.

المطبخ المصري

تحول المطبخ إلى واحد من العلامات المميزة لأي ثقافة، وهو ما انعكس إيجابا على اقتصاديات العديد من الدول مثل المطبخ المغربي الذي لا توجد بلد في العالم تخلو منه، أو من مغاربة يعملون في الترويج له، هذا يعني توفير فرص عمل وصادرات مستمرة من المواد الأولية المكونة لهذا المطبخ، من هنا نفهم انتشار المطابخ التالية: الصيني، التركي، الياباني، الإيراني، الإيطالي، وقد سجلت إيطاليا البيتزا على قائمة التراث العالمي.

هذا كله قاد علماء الأنثربولوجيا على إدراج كل ما هو مطبوخ ضمن الثقافة الوطنية، عندهم ينتمي كل ما هو نيّء إلى الطبيعة، فمثلما ينفرد الإنسان باللغة الإبداعية التي تميزه عن جميع الحيوانات، فإنه ينفرد عنها أيضا بكونه الكائن الوحيد الذي (يطبخ) ما يأكله، منذ أن اكتشف النار قبل آلاف السنين.

المطبخ المصري مطبخ غني منذ عصور ما قبل التاريخ لعصرنا، وثقافة المطبخ المصرية متميزة، يكفي أن لدينا 300

المطبخ المصري مطبخ غني منذ عصور ما قبل التاريخ لعصرنا، وثقافة المطبخ المصرية متميزة، يكفي أن لدينا 300 نوع من أنواع الخبز، أبرزها رغيف العيش الشمسي الذي يعد أقدم رغيف خبز عرفه الإنسان

لسنوات ظل منصب المستشار الثقافي المصري في المغرب يشغله أستاذ من كليات عملية خاصة الهندسة وهو ما يجعل بينه وبين الحراك الثقافي في المغرب فجوة كبيرة فضلا عن عدم معرفته برموز الحياة الثقافية هناك

نوع من أنواع الخبز، أبرزها رغيف العيش الشمسي الذي يعد أقدم رغيف خبز عرفه الإنسان، للأسف هناك أنواع من الخبز المصري آخذه في الاندثار، لكن هناك أيضا عدة مطابخ في مصر وليس مطبخ واحد، وهو ما يعني أن لدينا ثراء كبيرا، فما بين الوجه البحري والصعيد والمناطق الصحراوية والسواحل تباين وتنوع في أصناف الطعام، كما أن لدينا مطابخ اقترنت بالعصور التاريخية: المطبخ الفرعوني، المطبخ المملوكي، المطبخ الملكي.

أعاد علماء الآثار والعلماء في مجال أنثربولوجيا الطعام اكتشاف المطبخ الفرعوني والوجبات المندثرة منه مثل: البطة المحمصة المحشوة بالتمور، كبدة الأوز مع التين، بيرة الرمان.

المراكز الثقافية

لدي مصر العديد من المراكز الثقافية في الخارج تتبع وزارة التعليم العالي، وهناك بسبب ذلك خلط بين وظيفة المستشار الثقافي والمستشار التعليمي الذي يتابع شئون المبتعثين التي تطغى على العمل الثقافي، أدى هذا أيضا إلى قصر اختيار المستشارين الثقافيين على أساتذة الجامعة واستبعاد المثقفين من المشهد، خذ على سبيل المثال، لسنوات ظل منصب المستشار الثقافي المصري في المغرب يشغله أستاذ من كليات عملية خاصة الهندسة وهو ما يجعل بينه وبين الحراك الثقافي في المغرب فجوة كبيرة فضلا عن عدم معرفته برموز الحياة الثقافية هناك، في حين أنه حينما سافر الدكتور نبيل بهجت وهو أستاذ للأدب في جامعة حلوان ولديه خلفية ثقافية كبيرة، نجح في تفعيل دور مصر الثقافي في الكويت وهو ما انعكس إيجابا على العاملين المصريين في الكويت، لذا فعلينا في هذا السياق الاسترشاد بثلاث تجارب ناجحة في هذا السياق هي: المجلس الثقافي البريطاني، المراكز الثقافية الفرنسية، مراكز يونس إمرة (تركيا) وهذا يعني ضرورة نقل إدارة المراكز الثقافية لوزارة الخارجية التي لديها أيضا إدارة عريقة للثقافة، على أن يشاركها في رسم السياسات والأنشطة والإدارة وزارة الثقافة.

كل ما سبق هو بعض من كل، لكنه جاء لإثارة الأذهان حول الثقافة المصرية، إذ إنه من الصعب طرح كل القضايا المرتبطة بالثقافة المصرية.. ويرتبط بهذا الطرح ورقة أخرى حول مستقبل الثقافة بين الفضاء الرقمي والثقافة الواقعية، لكن أيضا هذا يتطلب أفقا منفتحا يتجاوز أحادية الرأي والتمسك بصحة رؤية من يناقش هذه الورقة، فلا ثقافة بدون نقد وحرية في التعبير والرأي والرأي الآخر.

الخاتمة

هناك العديد من الأبعاد التي هي بحاجة لمناقشات عميقة، لكن هذه الورقة تطرح بعض التصورات التي يمكن أن تقود إلى تفعيل الثقافة المصرية مستقبلا، ويمكن عبر ما سبق اقتراح ما يلي:

بناء طرق جديدة تفاعلية لتعليم وغرس اللغة العربية عند الأجيال الجديدة.

إعادة الاعتبار للخط العربي في المدارس وفي المجال العام عبر عدد من البرامج والفاعليات والمعارض والجوائز.

إعادة بناء المكتبة الوطنية المصرية بصورة معاصرة كمضمون وإدارة، مع نقل تبعية مكتبة بلدية الإسكندرية من المحافظة إلى المكتبة الوطنية لرصيدها النادر والمتميز.

إنشاء مبنى للمكتبة الوطنية تتوافر فيه المواصفات القياسية لمباني المكتبات.

إنشاء متحف للقرآن الكريم والخط العربي في مبنى وزارة الأوقاف بعد نقل مقرها إلى العاصمة الإدارية على أن يتبع المكتبة الوطنية.

إنهاء التضارب بين نظم المكتبات العامة في مصر (هيئة قصور الثقافة/ مكتبات مصر/ مكتبات البلديات) وبناء شبكة وطنية للمكتبات تعمل وفق آليات معاصرة.

فصل دار الوثائق عن المكتبة الوطنية وإصدار قانونها الخاص وإكسابها قوة إلزامية في حفظ وإتاحة وثائق مصر.

بناء أرشيف ومتحف للصحافة المصرية.

بناء عدد من البرامج لرعاية ودعم أجيال جديدة لكتابة التاريخ الوطني، وليس كتابة التاريخ الوطني عبر مؤسسات رسمية، مع التشديد على أقسام التاريخ لتدريس: فلسفة التاريخ، تاريخ التاريخ، الأنثربولوجيا لكي تعد مؤرخا متواكبا مع معطيات العصر.

إنتاج أفلام كرتون ووثائقية في كافة مجالات الثقافة خاصة في التاريخ والتراث الوطني بتمويل وفق برنامج محدد عبر صندوق التنمية الثقافية.

إنشاء موسوعة رقمية تفاعلية للتاريخ الوطني، تسهل تعاطي الأجيال الجديدة مع التاريخ والتراث الوطني.

إعادة هيكلة الهيئة المصرية العامة للكتاب من حيث المضمون والقدرات، بما يحولها من ناشر ومنفذ لمعرض القاهرة للكتاب، إلى مؤسسة تقوم على دعم ورعاية صناعة النشر على الصعيد الوطني والدولي.

إعادة صندوق التنمية الثقافية إلى دوره الأصيل كممول وباحث عن التمويل وتدبير الموارد للخط الثقافية، مع نقل تبعية دار المعارف له.

دخول الدولة كضامن للإنتاج السينمائي وأفلام الكرتون لدى البنوك، وكممول للنشاط المسرحي للفرق المستقلة في ضوء معايير صارمة.

بناء سينماتك مصرية مع متحف للسينما المصرية.

بناء منصات مصرية للكتاب الرقمي وبرامج لنشر الإنتاج المعرفي المصري بلغات متعددة.

تسجيل الحرف التقليدية على قائمة التراث الدولي وإنشاء صندوق أو وكالة لرعايتها ودعمها.

اعتبار المطبخ المصري تراثا وطنيا وتسجيل أصنافه المميزة على قائمة التراث العالمي اللامادي، وتحفيز إحياء المطبخ الفرعوني، ونشر المطبخ المصري وتقاليده على الصعيد الدولي.

إعادة النظر في المراكز الثقافية المصرية في الخارج وتفعيل أدوارها في إطار هيكلة تعطي لها قدرات تنافسية مع ما يماثلها لدى دول مثل: بريطانيا، فرنسا.

إعادة بناء المجلس الأعلى للثقافة، مع وضع حد أقصى لعضويته وعضوية لجانه لضمان تجدده وتجدد الحياة الثقافية في مصر وتحديد دوره بصوره واضحة وإلزامية في الثقافة المصرية.

البحث عن الثقافة المصرية ومستقبلها

سلسلة أوراق حقوقية - أغسطس 2022

الحق في الثقافة

تصدر عن:

مركز التنمية والدعم والإعلام

مـــركز التنـــمية و الدعـــم و الإعـــلام
Development, Advocacy and Media Center

www.masr.masr360.net
dam.mediainfo@gmail.com